وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس ، بل فى الصحابة من قد يغلط أحيانا وفيمن بعدهم .

ولهذا كان فيما صنف فى الصحيح أحاديث يعلم أنها غلط وإن كان جمهور متون الصحيحين مما يعلم أنه حق .

فالحافظ أبو العلاء يعلم أنها غلط ، والإمام أحمد نفسه قد بين ذلك وبين أنه رواها لتعرف ، بخلاف ما تعمد صاحبه الكذب ؛ ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروى عنهم أهل السنن كأبى داود والترمذى مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن أبيه عن جده ، وإن كان أبو داود يروى فى سننه منها ، فشرط أحمد فى مسنده أجود من شرط أبى داود فى سننه .

والمقصود أن هذه الأحاديث التى تروى فى ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة التى يرويها من يجمع فى الفضائل والمناقب الغث والسمين ، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف فى فضائل الأوقات ، وفضائل العبادات ، وفضائل الأنبياء والصحابة ، وفضائل البقاع ، ونحو ذلك ، فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث ضعيفة وأحاديث كذب موضوعة ؛ ولا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة ، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى فى فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب .

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعى وروى فى فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقا ، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجبا أو مستحبا بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجمـــاع .

وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعى ، لكن إذا علم تحريمه، وروى حديث فى وعيد الفاعل له ، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه ، فيجوز أن يروى فى الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب ، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله .

وهذا كالإسرائيليات : يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله تعالى أمر به فى شرعنا ونهى عنه فى شرعنا . فأما أن يثبت شرعا لنا بمجرد الإسرائيليات التى لم تثبت فهذا لا يقوله عالم ، ولا كان أحمد ابن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث فى الشريعة .

ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليـه ، ولكن كان فى عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيـح ، وضعيف . والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن ؛ كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المـال وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك .

وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام ـ صحيح ، وحسن ، وضعيف ـ هو أبو عيسى الترمذى فى جامعه . والحسن عنده ماتعددت طرقه ولم يكن فى رواته متهم وليس بشاذ . فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به ، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذى يحتج به بحديث عمرو ابن شعيب وحديث إبراهيم الهجرى ونحوهما . وهذا مبسوط فى موضعه .

والأحاديث التى تروى فى هذا الباب ـ وهو السؤال بنفس المخلوقين ـ هى من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة ، ولا يوجد فى أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها ، مثل الحديث الذى يروى عن عبد الملك ابن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده أن أبا بكر الصديق أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إنى أتعلم القرآن ويتفلت منى . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قل :اللهم إنى أسألك بمحمد نبيك ، وبإبراهيم خليلك ، وبموسى نجيك ، وعيسى روحك وكلمتك ،وبتوراة موسى وإنجيل عيسى وزبور داود وفرقان محمد ، وبكل وحى أوحيته وقضاء قضيته » وذكر تمام الحديث .

وهذا الحديث ذكره رزين بن معاوية العبدرى فى جامعه ونقله ابن الأثير فى جامع الأصول ولم يعزه لا هذا ولا هذا إلى كتاب من كتب المسلمين ، لكنه قد رواه من صنف فى عمل (اليوم والليلة) كابن السنى وأبى نعيم ، وفى مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة لا يجوز الاعتماد عليها فى الشريعة باتفاق العلماء .

وقد رواه أبو الشيخ الأصبهانى فى كتاب فضائل الأعمال ، وفى هذا

الكتاب أحاديث كثيرة كذب موضوعة ورواه أبو موسى المدينى من حديث زيد بن الحباب عن عبد الملك بن هارون بن عنترة وقال هذا حديث حسن مع أنه ليس بالمتصل ، قال أبو موسى : ورواه محرز بن هشام عن عبد الملك عن أبيه عن جده عن الصديق رضى الله عنه ، وعبد الملك ليس بذاك القوى وكان بالرى ، وأبوه وجده ثقتان .

قلت : عبد الملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب . قال يحيى ابن معين : هو كذاب . وقال السعدى : دجال كذاب . وقال أبو حاتم بن حبان : يضع الحديث . وقال النسائى : متروك . وقال البخارى : منكر الحديث . وقال أحمد بن حنبل : ضعيف . وقال ابن عدى : له أحاديث لا يتابعه عليها أحد . وقال الدار قطنى : هو وأبوه ضعيفان. وقال الحاكم فى (كتاب المدخل) : عبدالملك ابن هارون بن عنترة الشيبانى روى عن أبيه أحاديث موضوعة : وأخرجه أبو الفرج بن الجوزى فى كتاب (الموضوعات) وقول الحافظ أبى موسى « هو منقطع » يريد أنه لو كان رجاله ثقات فإن إسناده منقطع .

وقد روى عبد الملك هذه الأحاديث الأخر المناسبة لهذا فى استفتاح أهل الكتاب به كما سيأتى ذكره وخالف فيه عامة مانقله المفسرون وأهل السير وما دل عليه القرآن ، وهذا يدل على ما قاله العلماء فيه : من أنه متروك إما لتعمده الكذب وإما لسوء حفظه ، وتبين أنه لا حجة لا فى هذا ولا فى ذاك .

ومثل ذلك الحديث الذى رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه

عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعا وموقوفاً عليه « إنه لما اقترف آدم الخطيئة قال : يارب أسألك بحق محمد لما غفرت لى ، قال : وكيف عرفت محمداً ؟ قال : لأنك لما خلقتنى بيـــدك ونفخت فىَّ من روحك رفعت رأسى فرأيت على قوائم العرش مكتوباً : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك . قال : صدقت يا آدم ، ولو لا محمد ماخلقتك » وهذا الحديث رواه الحاكم فى مستدركه من حديث عبد الله بن مسلم الفهرى عن إسماعيل بن سلمة عنه . قال الحاكم : وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن فى هذا الكتاب ، وقال الحاكم : هو صحيح .

ورواه الشيخ أبو بكر الآجرى فى كتاب الشريعة موقوفاً على عمر من حديث عبد الله بن إسماعيل بن أبى مريم عن عبد الرحمن بن زيد بن أســـلم موقوفاً ، ورواه الآجرى أيضاً من طريق آخر من حديث عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه موقوفاً عليه ، وقال حدثنا هارون بن يوسف التاجر ، حدثنا أبو مروان العثمانى ، حدثنى أبو عثمان بن خالد عن عبـد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه أنه قال : « من الكلمات التى تاب الله بها على آدم قال : اللهم إنى أسـألك بحق محمد عليك . قال الله تعالى : وما يدريك ما محمد ؟ قال : يارب رفعت رأسى فرأيت مكتوباً على عرشك : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فعلمت أنه أكرم خلقك » .

قلت : ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه ، فإنه نفسه قد قال فى (كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم) : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

روى عن أبيه أحاديث موضوعة لاتخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه .

قلت : وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيراً ، ضعفه أحمد بن حنبـــل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائى والدارقطنى وغيرهم ، وقال أبو حاتم بن حبان : كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم ، حتى كثر ذلك من روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك .

وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا : إن الحاكم يصحح أحاديث وهى موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث ، كما صحح حديث زريب بن بر ثملى : الذى فيه ذكر وصى المسيح وهو كذب باتفاق أهـل المعرفة كما بين ذلك البيهقى وابن الجـوزى وغيرهما ، وكذلك أحاديث كثيرة فى مستدركه يصححها وهى عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة ، ومنها ما يكون موقوفا يرفعه .

ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحـاكم وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح ، لـكن هو فى المصححين بمنزلة الثقة الذى يكثر غلطه وإن كان الصواب أغلب عليه . وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه ، بخلاف أبى حاتم بن حبان البستى فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا ، وكذلك تصحيح الترمذى والدار قطنى وابن خزيمة وابن مندة وأمثالهم فيمن يصحح الحديث .

فإن هؤلاء وإن كان فى بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن فى هذا الباب من الحاكم ، ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم ، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخارى ، بل كتاب البخارى أجل ما صنف فى هذا الباب ، والبخارى من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه ، وقد ذكر الترمذى أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه ، ولهذا كان من عادة البخارى إذا روى حديثا اختلف فى إسناده أو فى بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف فى ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقرونا بالاختلاف فيه .

ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخارى مما صححه يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه . بخلاف مسلم بن الحجاج فإنه نوزع فى عدة أحاديث مما خرجها وكان الصواب فيها مع من نازعه ، كما روى فى حديث الكسوف أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى بثلاث ركوعات وبأربع ركوعات كما روى أنه صلى بركوعين .

والصواب أنه لم يصل إلا بركوعين ، وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم ، وقد بين ذلك الشافعى ، وهو قول البخارى وأحمد ابن حنبل فى إحدى الروايتين عنه ، والأحاديث التى فيها الثلاث والأربع فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم . ومعلوم أنه لم يمت فى يومى كسوف ، ولا كان له إبراهيمان . ومن نقل أنه مات عاشر الشهر فقد كذب ، وكذلك روى مسلم « خلق الله التربة يوم السبت » ونازعه فيه من هو أعلم منه كيحيى بن معين والبخارى وغيرهما فبينوا أن هذا غلط ليس هذا من كلام النبى صلى الله عليه وسلم .

والحجة مع هؤلاء، فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله تعالى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ، وأن آخر ما خلقه هو آدم وكان خلقه يوم الجمعة ، وهذا الحديث المختلف فيه يقتضى أنه خلق ذلك فى الأيام السبعة ، وقد روى إسناد أصح من هذا أن أول الخلق كان يوم الأحد ، وكذلك روى أن أبا سفيان لما أسلم طلب من النبى صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بأم حبيبة وأن يتخذ معاوية كاتباً وغلطه فى ذلك طائفة من الحفاظ .

ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها وهم يعلمون علماً قطعياً أن النبى صلى الله عليه وسلم قالها . وبسط الكلام فى هذا له موضع آخر .

وهذا الحديث المذكور فى آدم يذكره طائفة من المصنفين بغير إسناد وما هو من جنسه مع زيادات أخر ، كما ذكر القاضى عياض قال : وحكى أبو محمد المكى وأبو الليث السمرقندى وغيرهما « أن آدم عند معصيته قال : اللهم بحق محمد اغفر لى خطيئتى — قال ويروى تقبل توبتى — فقال الله له : من أين عرفت محمداً؟ قال رأيت فى كل موضع من الجنة مكتوباً : لا إله إلا الله محمد رسول الله» قال ويروى: «محمد عبدى ورسولى ، فعلمت أنه أكرم خلقك عليك ، فتاب عليه وغفر له » .

ومثل هذا لا يجوز أن تبنى عليه الشريعة ولا يحتج به فى الدين باتفاق المسلمين ، فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها التى لا تعلم صحتها إلا بنقل

ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه لو نقلها مثل كعب الأحبار ووهب ابن منبه وأمثالهما ممن ينقل أخبار (المبتدأ ، وقصص المتقدمين) عن أهل الكتاب لم يجز أن يحتج بها فى دين المسلمين باتفاق المسلمين ، فكيف إذا نقلها من لا ينقلها لا عن أهل الكتاب ولا عن ثقات علماء المسلمين ؟ بل إنما ينقلها عمن هو عند المسلمين مجروح ضعيف لا يحتج بحديثه ، واضطرب عليه فيها اضطراباً يعرف به أنه لم يحفظ ذلك .

ولا ينقل ذلك ولا ما يشبهه أحد من ثقات علماء المسلمين الذين يعتمد على نقلهم ، وإنما هى من جنس ماينقله إسحاق بن بشر وأمثاله فى (كتب المبتدأ)، وهذه لو كانت ثابتة عن الأنبياء لكانت شرعا لهم ، وحينئذ فكان الاحتجاج بها مبنياً على أن شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أم لا ؟ والنزاع فى ذلك مشهور . لكن الذى عليه الأئمة وأكثر العلماء أنه شرع لنا مالم يرد شرعنا بخلافه ، وهذا إنما هو فيما ثبت أنه شرع لمن قبلنا من نقل ثابت عن نبينا صلى الله عليه وسلم ، أو بما تواتر عنهم لا بما يروى على هذا الوجه فإن هذا لا يجوز أن يحتج به فى شرع المسلمين أحد من المسلمين .

ومن هذا الباب حديث ذكره موسى بن عبد الرحمن الصنعانى صاحب التفسير بإسناده عن ابن عباس مرفوعا أنه قال : « من سره أن يوعيه الله حفظ القرآن وحفظ أصناف العلم فليكتب هذا الدعاء فى إناء نظيف أو فى صحف قوارير بعسل وزعفران وماء مطر وليشربه على الريق، وليصم ثلاثة أيام وليكن إفطاره عليه، ويدعو به فى أدبار صلواته : اللهم إنى أسألك بأنك مسئول لم يسأل

مثلك ولا يسأل ، وأسألك بحق محمد نبيك وإبراهيم خليلك وموسى نجيك وعيسى روحك وكلمتك ووجيهك » وذكر تمام الدعاء .

وموسى بن عبد الرحمن هذا من الكذابين ، قال أبو أحمد بن عدى فيه : منكر الحديث . وقال أبو حاتم بن حبان : دجال يضع الحديث ، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً فى التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل ، ويروى نحو هذا — دون الصوم — عن ابن مسعود من طريق موسى بن إبراهيم المروزى حدثنا وكيع عن عبيدة عن شقيق عن ابن مسعود وموسى بن إبراهيم هذا قال فيه يحي بن معين : كذاب ، وقال الدار قطنى : متروك ، وقال ابن حبان : كان مغفلا يلقن فيتلقن فاستحق الترك . ويروى هذا عن عمر ابن عبد العزيز عن مجاهد بن جبر عن ابن مسعود بطريق أضعف من الأول .

ورواه أبو الشيخ الأصبهانى من حديث أحمد بن إسحاق الجوهرى : حدثنا أبو الأشعث ، حدثنا زهير بن العلاء العتبي حدثنا يوسف بن يزيد عن الزهرى ورفع الحديث قال « من سره أن يحفظ فليصم سبعة أيام وليكن إفطاره فى آخر الأيام السبعة على هؤلاء الكلمات » . قلت : وهذه أسانيد مظلمة لا يثبت بها شيء .

وقد رواه أبو موسى المدينى فى أماليه وأبو عبد الله المقدسى على عادة أمثالهم فى رواية ما يروى فى الباب سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدثين أنهم يروون ما روى به الفضائل ويجعلون العهدة

فى ذلك على الناقل كما هى عادة المصنفين فى فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات .

كما يرويه أبو الشيخ الأصبهانى فى فضائل الأعمال وغيره حيث يجمع أحاديث كثيرة لكثرة روايته ، وفيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة وحسنة ، وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة وواهية .

وكذلك ما يرويه خيثمة بن سليمان فى فضائل الصحابة ، وما يرويه أبو نعيم الأصبهانى فى(فضائل الخلفاء) فى كتاب مفرد وفى أول (حلية الأولياء) ، وما يرويه أبو الليث السمرقندى وعبد العزيز الكنانى ، وأبوعلى بن البناء وأمثالهم من الشيوخ ، وما يرويه أبو بكر الخطيب ، وأبو الفضل بن ناصر ، وأبو موسى المدينى ، وأبو القاسم بن عساكر ، والحافظ عبد الغنى ، وأمثالهم ممن لهم معرفة بالحديث ؛ فإنهم كثيراً ما يروون فى تصانيفهم ما روى مطلقاً على عادتهم الجارية ؛ ليعرف ما روى فى ذلك الباب لا ليحتج بكل ما روى ، وقد يتكلم أحدهم على الحديث ويقول : غريب ، ومنكر ، وضعيف ؛ وقد لا يتكلم .

وهذا بخلاف أئمة الحديث الذين يحتجون به ، ويبنون عليه دينهم ؛ مثل مالك بن أنس ، وشعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح ، والشافعى وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعلى بن المدينى ، والبخارى ، وأبى زرعة وأبى حاتم ، وأبى داود ، ومحمد بن نصر المروزى ، وابن خزيمة وابن المنذر ، وداود بن على ، ومحمد بن جرير الطبرى ، وغير هؤلاء ؛ فإن هؤلاء الذين

يبنون الأحكام على الأحاديث يحتاجون أن يجتهدوا فى معرفة صحيحها وضعيفها وتمييز رجالها .

وكذلك الذين تكلموا فى الحديث والرجال ؛ ليميزوا بين هذا وهذا لأجل معرفة الحديث ؛ كما يفعل أبو أحمد بن عدى ، وأبو حاتم البستى ، وأبو الحسن الدار قطنى ، وأبو بكر الإسماعيلى وكما قد يفعل ذلك أبو بكر البيهقى ، وأبو إسماعيل الأنصارى ، وأبو القاسم الزنجانى ، وأبو عمر بن عبد البر ، وأبو محمد ابن حزم ، وأمثال هؤلاء ؛ فإن بسط هذه الأمور له موضع آخر . ولم نذكر من لا يروى بإسناد ـ مثل كتاب (وسيلة المتعبدين) لعمر الملا الموصلى وكتاب (الفردوس) لشهر يار الديلمى ، وأمثال ذلك ـ فإن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات ؛ وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير .

والمقصود هنا : أنه ليس فى هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه فى مسألة شرعية باتفاق أهل المعرفة بحديثه ؛ بل المروى فى ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات إما تعمداً من واضعه وإما غلطاً منه .

وفى الباب آثار عن السلف أكثرها ضعيفة .

فمنها حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة وسألوا ؛ وهم عبد الله ومصعب ابنا الزبير وعبد الله بن عمر وعبد الملك بن مروان ، وذكره ابن أبى الدنيا فى كتاب (مجابى الدعاء) ورواه من طريق إسماعيل بن أبان الغنوى